مشروع

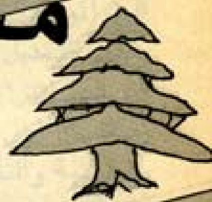


وثيقة الإنقاذ



الرئيس سليمان فرنجية

مشروع



وثيقة الإنقاذ



الرئيس سليمان فرنجية

عقـد رئيس الجمهورية اللبنانيـة السابق سليمـان فرنجية يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من شهر شباط (١٩٨١) ندوة صحافية في قصره في زغرتا ، قدم فيها مشروعا سياسيا متكاملا « لوثيقة الانقاذ » معربا عن امله في ان يصار الى الموافقة عليها من قبل اللبنانيين ، ومتمنيا من كل وطني يطلب التعديل الذي يراه مناسبا للبنود التي تقدم بها او لبعضها ان يقدم اقتراحه قبل حلول آخر شهر آذار الجاري (١٩٨١) وذلك من اجل عقد اجتماع مصغر للاطراف والهيئات السياسية والوطنية والنقابية والاجتماعية خلال شهر نيسان القادم يصار فيه الى مناقشة دقيقة للمشروع والاقتراحات الواردة من اجل اقرارها في صيغة وثيقة انقاذ للبنان من المحنة التي يجتازها .

استهل الرئيس فرنجية ندوته ، بكلمة اشار فيها الى ان المشروع المؤلف من ٣٥ بندا ينطلق من صيغة ١٩٤٣ والوثيقة الدستورية التي كان اعلنها في الرابع عشر من شباط (١٩٧٦) يوم كان رئيسا للجمهورية ، مع ادخال التطويرات المواكبة للمستجدات الوطنية برمتها وبما يطمح الى صياغة مشروع يكون مع غيره من المشاريع حجر الاساس للوفاق الوطني الثابت .

جاء في كلمة الاستهلال : ان الازمة اللبنانية طال امدها

الى درجة ان كل لبناني يريد الخلاص من الوضع الذي يعيشه ، بلغ الكيل لديه ولم يعد بمقدوره احتمال المزيد من هـذا الوضع . ومع الاسف فان الهيئات الوطنية ليست على وحدة في صفوفها ، انما ولحسن الحظ فان التحرك الذي قام بـه الرئيس رشيد كرامي خلال الاسابيع الاخيرة أثمر عن جمع هذه الهيئات على هدف موحد ، في حين بقي كل منهم يسعى للوصول الى هذا الهدف عن طريق يختلف عن الآخر .

وان غايتنا كل غايتنا في هذه المرحلة ، ان نطرح تصورا او سبيلا ، في حال مناقشته واقراره مـن مختلف الهيئات الوطنية ، يصبح بالامكان توحيد الصف وسلوك طريق واحدة ، وهذا ما نأمل .

ومشروع الحل السياسي الذي سنطرح ، انما ينطلق من صيغة ١٩٤٣ ومن الوثيقة الدستورية مع احداث تطويرات عليهما . فصيغة ٤٣ هي بنظري اشبه بقصر بيت الدين ، فهذا القصر له منزلته التاريخية واحترامه في نفوس جميع اللبنانيين لانه كان مهد انطلاق فترة الاستقلال اللبناني ، وهو على اهميته لم يعد صالحا للسكن كما كان في عهد الامير بشير ، وادخلت عليه تطويرات لاستيعاب المتطلبات المستجدة ، فمثلا ادخلت عليه وسائل التدفئة والتبريد المركزية واصبح بمقدور

الانسان ان يعيش فيه صيفا شتاء ، وهذه التغييرات لم تبدل من اهمية القصر التاريخي ، وان صيغة ٤٣ التي لها فضل بالغ الاهمية والعمق على الحياة السياسية اللبنانية ، والتي بفضلها استقل لبنان استقلالا كاملا واصبح سيدا حرا ينبغي تطويرها .

اما الوثيقة — الدستورية ، فقد اقترحت في ظروف كانت وللاسف غير مناسبة ، واقوى من ارادتنا ، ولكن في حينها كان شعوري بأنها احتوت على امور مهمة . ونحن قد « زوجنا » الصيغتين لنقدم للشعب اللبناني هذه الوثيقة الجديدة ، ولا نرى فيها بالطبع شيئا منزلا ، فهي صادرة عن انسان ، واتمنى على كل وطني لديه اي اقتراح لتعديل هذه الوثيقة ان يقدمه لنا قبل نهاية شهر آذار ، وانا على استعداد للقبول بأي تعديل يضاف اليها من اية هيئة . وشرطنا الوحيد ان يكون هذا التعديل مكتوبا وموقعا بصورة واضحة ، فالتوقيع الواضح يمكّننا من بحثه مع صاحبه ، وعليه فان اي اقتراح غير موقّع يضطرنا الى اهماله . واقول في آخر شهر آذار القادمّ ، لانه هناك فكرة لعقد اجتماع مصغر بعد آذار ندرس فيه هذه الوثيقة مع التعديلات المقترحة ، وما يتبناه المجتمعون نعتبره العمل النهائي ، ونعمل على تنفيذه .

ثم تلا الرئيس فرنجية مشروعه للحل ، وهذا نصه :

نص المشروع

« اخواني اللبنانيين ، من حقكم ، ونحن نعيش في نظام ديمقراطي حر ، ان تشاركوا في كل خطوة تقربنا من حل الازمات وتخطي المخاطر التي تهدد اليوم الانسان والكيان والمصير في وطننا لبنان . ومن واجبنا ، ان نصارحكم بأن وطننا الحبيب ، وبعد السنوات العسيرة التي انهكت قدراته ومناعته ، يمر اليوم بأخطر ظروف عرفها تاريخه الحديث حيث يتعرض كيانه للتفتت وحضارته للتقسيم وفئاته وطوائفه المتعددة للتمييز والتفرقة . وان لبنان اليوم لا يزال يتعرض للمؤامرة الاميركية ـ الصهيونية التي استهدفته شعبا وكيانا ومؤسسات منذ اكثر من خمس سنوات ، والتي صمدتم بوجهها صمود الابطال الذين استحقوا من جديد وطنهم وتراثهم وحرياتهم وكرامتهم .

اخواني اللبنانيين ، ازاء هذه المخاطر التي لا تزال محدقة بلبنان ، وامام تقاعس الحكم واضاعته الكثير من الفرص الذهبية ، وتجاه قيام دويلات غير شرعية ، واحيانا بتواطؤ من الحكم ، تنشر الرعب والارهاب ، وتهدم القيم الاخلاقية والانسانية بتخطيط من اسرائيل ، وتعمل لتنفيذ اهدافها في تهديم لبنان وتنفيذ المؤامرة عليه ، بالتقسيم والتوطين ،

مستوحية ارشاد الاعلام الاسرائيلي لنشر الاضاليل ودغدغة الاحاسيس العنصرية والطائفية البغيضة . وامام اصرار اصحاب الدويلات للابقاء على انهيار الاوضاع العامة مستفيدين من ضعف الدولة لاستغلال المواطنين كما هو حاصل اليوم ، وواقفين بوجه قيام دولة قادرة حفاظا على مكاسبهم غير المشروعة ، وخوفا من ارجاعهم الى حجمهم الحقيقي ، وازاء حالة التشرذم الشديد الخطر حيث اصبح يصح القول : ويل لامة كل عشيرة فيها امة . ورغبة منا في الاسهام بكل بادرة لانقاذ الوطن الذي نفديه ، ولتوفير الامن وللحفاظ على حياة وعلى كرامة وملك المواطنين الذين كفاهم ما عانوه من مآس وخراب ودمار ، رأينا ان نتقدم بمشروع حل سياسي متكامل من شأنه ان يكون مع غيره من المشاريع حجر اساس يبنى عليه وفاقنا الوطني ، معلنين الآن بأن ما نقترحه قابل لكل تعديل يطرح ويكون اساسا افضل لمستقبل الوطن والمواطنين .

وان مشروعنا هذا يرتكز اساسا على صيغة التلاحم التي انبثقت عن ميثاق سنة ١٩٤٣ ، هذا الميثاق الذي كان إحدى الركائز التي وفرت لنا الاستقلال والاستقرار وصيغة فريدة في العيش وفي المواطنية جعلت العالم يحسدنا عليها طيلة اكثر من خمس وثلاثين سنة . كما ان مشروعنا هذا

يرتكز على الوثيقة الدستورية التي اعلناها في ١٤ شباط سنة ١٩٧٦ ، والتي نالت في حينه موافقة جميع الاطراف اللبنانية ، مع بعض التعديلات التي فرضها تطور الاحداث وتغيير المعطيات التي رافقت وضع الوثيقة الدستورية .

اخواني اللبنانيين ، اننا ، في كل ظرف وحال ، نرى ان يستمر لبنان على صيغة التلاحم بين جناحيه وان يستمر على نظامه الديمقراطي البرلماني الحر مع بعض التعديلات وفقا للاسس الآتية .

اولا : الحفاظ على لبنان وحدة لا تتجزأ ، كيانا وشعبا وارضا ، بمساحته وبحدوده الحاضرة المعترف بها دوليا .

وهذا يقتضي :

١ ـ بسط سيطرة السلطة الشرعية ، بوسائلها الشرعية من جيش وقوات أمن داخلي وقوات ردع على كل الاراضي اللبنانية .

٢ ـ ازالة جميع الدويلات غير الشرعية وحل الميليشيات المسلحة التي يهدد وجودها الدولة الشرعية الواحدة الموحدة كما يهدد المواطنين الابرياء في حياتهم وملكهم وكرامتهم وحرياتهم .

٣ ـ تجنيد كافة الطاقات اللبنانية والعربية والدولية

للمحافظة على الجنوب من المخاطر والاطماع والاعتداءات الاسرائيلية ، ومن عملائها على الحدود .

٤ ـ التصدي للمؤامرة ولادواتها وعملائها في الداخل والهادفة الى التقسيم والتوطين والتهجير .

٥ ـ رفض جميع اشكال التقسيم المباشر او غير المباشر مثل الفدرالية او الكونفدرالية او ما شاكلها .

٦ ـ توثيق الصلات مع اللبنانيين المغتربين .

٧ ـ الالتزام بتنفيذ تشريع يحد من تملك الاجانب في لبنان .

ثانيا : الحفاظ على لبنان بلدا حرا سيدا عربيا مستقلا ارضا وشعبا منفتحا على المنطقة العربية التي هو فيها ومنها ولها ، يتعامل ودولها وشعوبها على اسس الاخوة والاحترام والسيادة المتبادلة ، ومواكبا الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم .

وهذا يقتضي :

١ ـ التزام لبنان بميثاق الجامعة العربية وبالمواثيق العربية التي وقّع عليها .

٢ ـ الزام الفلسطينيين المتواجدين في لبنان بالتقيد بتنفيذ واحترام اتفاقية القاهرة وجميع ملحقاتها .

٣ ـ التمسك بسياسة التضامن العربي وبتنسيق الطاقات

العربية ضد العدو الصهيوني وبالنضال من اجل نصرة قضايا العرب القومية .

٤ ـــ رفض مشاريع التوطين ورفض مقررات « كامب ديفيد » رفضا قاطعا ودعم القضية الفلسطينية من اجل تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في فلسطين ، والنضال من اجل استعادة القدس الى السيادة العربية وتحريرها من الاحتلال الصهيوني .

٥ ـــ ابتعاد لبنان عن سياسة المحاور والانفتاح على جميع دول العالم على اساس التعاون والصداقة المتبادلين ضمن اطار الحفاظ على سيادته المقدسة .

٦ ـــ الحفاظ على العلاقات اللبنانية ـــ السورية المميزة التي تؤمن لكل من لبنان وسوريا اوضاعا سياسية واقتصادية وامنية افضل .

٧ ـــ تنفيذ مقررات المؤتمرات التي عقدت من اجل درس قضية لبنان . ويكون هذا التنفيذ بمساندة الشقيقة سوريا وبمساندة من يشاء من الشقيقات العربية .

ثالثا : ادانة المتعاملين مع العدو الاسرائيلي ورفض جميع اشكال التعاون والتعامل مع هذا العدو ومع عملائه في

الداخل تنفيذا للبند السابع من مقررات بيت الدين .

وهذا يقتضي :

١ ـ اعتبار اسرائيل عدوا للوطن غايته تهديم لبنان وتخريب صيغة تعايشه التي هي نقيض صيغة الدولة العنصرية الطائفية الصهيونية .

٢ ـ اقفال جميع المرافىء غير الشرعية وخاصة التي يتم من خلالها بعض اشكال التعامل مع اسرائيل .

رابعا : حفاظ لبنان على نظامه الديمقراطي البرلماني الحر . مع التعديلات الآتية :

١ ـ نظام سياسي مركزي موحد ، يستند الى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية موحدة .

٢ ـ يضاف الى النظام الحالي ملاحق تنظيمية تحدد لامركزية ادارية موسعة .

٣ ـ المحافظة على التقسيم الاداري الحالي .

٤ ـ الحفاظ على الحريات وتعزيزها .

٥ ـ التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين .

٦ ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين جناحي الوطن ، ونسبيا ضمن كل جناح وتعديل قانون الانتخاب في ضوء

ذلك ، وبما يضمن تمثيلا افضل للمواطنين .

٧ ــ اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية واكثرية (٥٥) في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى .

٨ ــ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٩ ــ قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية امام رئيس الجمهورية وفقا لما يحصل في العديد من بلدان العالم .

١٠ ــ اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعيهما ، ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزراء واقالتهم ويتمتع رئيس الحكومة بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفا .

١١ ــ انشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

١٢ ــ وضع نص يضمن الاسراع في اصدار المراسيم والقرارات لدى رئاسة الوزراء ولدى رئاسة

الجمهورية .

١٣ ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية . وتشكل الحكومة بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة . وبعدها تصدر المراسيم .

خامسا : لبنان دولة تقدمية قوية ، لها وحدها السلطات الشرعية الدستورية لبسط سيادتها على كامل الاراضي اللبنانية ، ولسن القوانين وتنفيذها ، وتحترم حرية المعتقدات والاديان التي تحدد علاقة الانسان بخالقه وبجاره وبنفسه .

وهذا يقتضي :

١ ـ ازالة الطائفية في الوظائف ، واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى ، على ان تجري تشكيلات لموظفي هذه الفئة خلال مدة اقصاها اربع سنوات على اشغالهم وظيفتهم .

٢ ـ انشاء مجلس اعلى اقتصادي ـ اجتماعي .

٣ ـ التمسك بالنظام الاقتصادي الحر وتنظيمه .

٤ ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي .

٥ ـ تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني ،

والزامية تطوير البرامج التــربوية وصولا الى تحديثها وتوحيدها بما يرسخ الوحدة الوطنية .

سادسا : تعزيز الجيش وتقويته .

وهذا يقتضي :

١ ـ وضع خطة امنية ودفاعية .

٢ ـ تعيين قيادة قادرة وشجاعة للجيش .

٣ ـ اعتبار قــوات الجيش والامن الداخلي وقــوات الردع العربية وحدة امنية شرعية لا تتجزأ ريثما يتم بناء جيشنا ويصبح قادرا على القيام بمسؤولياته ليحل محل قوات الردع العربية .

٤ ـ تنفيذ قانون خدمة العلم والغاء الطائفية في الجيش عندما يصبح قانون خدمة العلم نافذا ومطبقا فعليا .

اخواني اللبنانيين ، ان هذه المبادىء والاهداف نؤمن بها ، وهي قابلة لكل تعديل افضل من وحي المصلحة العامة . واننا نضع في سبيل تنفيذها كل امكانياتنا واننا في حال قبولها والاجماع عليها من الشرفاء اللبنانيين ننفذها بكل ما لدينا من غال ونفيس . ولن نوفر اي جهد واية تضحية من اجل وضعها موضع التنفيذ الفعلي .

اخواني اللبنانيين ، ان قلبنا مفتوح ويدنا ممدودة لكــل

فئة لبنانية باستثناء المتعاملين مع العدو الاسرائيلي الى ان يعاقبوا بحق ما اقترفوه تجاه الافراد والوطن ، والى ان تنفذ بحقهم العقوبات التي تفرضها القوانين المرعية الاجراء .

واننا ندعو اللبنانيين من جميع مناطق لبنان وطوائفه وفعالياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمالية والثقافية ، الى الاتحاد والالتقاء حول هذه المبادىء والاهداف او حول تلك التي يرونها افضل لانقاذ الوطن والمحافظة عليه وخلقه من جديد .

عشتم وعاش لبنان

البنـــود

وارفقت الوثيقة بالبنود الآتية :

١ ـــ اعتماد النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي .
٢ ـــ الابقاء على العرف بالنسبة للرئاسات الثلاث فقط .
٣ ـــ الغاء طائفية الوظيفة في كل الفئات باستثناء الفئة الاولى .
٤ ـــ انشاء محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .
٥ ـــ انشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٦ ـــ سن قانون للانتخاب يتـــلاءم مـــع المستجدات ، ويؤمن توزيـــع المقـــاعد النيابيـــة مناصفـــة بين المسلمـــين والمسيحيين .

٧ ـــ توسيع التمثيل النيابي بزيادة عدد النواب .

٨ ـــ تعزيز القضاء وتثبيت استقلاليته .

٩ ـــ تعزيز التعليم الرسمي وتوحيد المناهج والكتب .

١٠ ـــ بناء الجيش على اساس وطني وتعزيزه عدة وعددا .

١١ ـــ حصر مهمـــات الشعبة الثـــانية بالقضايـــا العسكرية وتحويل مخصصاتها الكبيرة للانماء والاعمار .

١٢ ـــ وضع قانون خدمة العلم موضع التنفيذ .

١٣ ـــ انشاء مجلس للتخطيط والبرمجة والانماء .

١٤ ـــ تعديل قانون الجنسية .

١٥ ـــ انشاء مجلس للصناعـــات وتعزيز تأسيس الصناعات الوطنية .

١٦ ـــ تحقيق اللامركزية الادارية .

١٧ ـــ التأكيد على عروبة لبنـــان باعتباره جزءا مـــن الوطن العربي .

١٨ ـــ التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص بغض النظر عن الدين ، والجنس ، والطبقة .

١٩ ــ تأمين جميع انــواع الضمانــات الاجتمـاعية لمختلف القطاعات في الوطن ولا سيما القطاع الزراعي .

٢٠ ــ التأكيد على الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانيته في جميع المراحل .

٢١ ــ تعزيز الجامعة اللبنانية وانشاء مختلف الكليات العلمية فيها .

٢٢ ــ تعزيز فروع الجامعة اللبنانية في سائر المحافظات ومتابعة انشاء مختلف الكليات التطبيقية .

٢٣ ــ انشاء المدارس المهنية وزيادة عددها .

٢٤ ــ انشاء المدارس الزراعية وزيادة عددها .

٢٥ ــ تأمين الدواء لمنع التلاعب باسعاره وبمدة بقائه صالحا للاستعمال عن طريق انشاء مصلحة تؤمن الدواء بسعر الكلفة .

٢٦ ــ اعادة النظر بالسياسة الضريبية وتحديث فرضها وجبايتها .

١٧ ــ التأكيد على الاهتمام بالمناطق المحرومة .

٢٨ ــ التأكيد على تعزيز مشاريع الاسكان .

٢٩ ــ التأكيد على حق المراة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية وضرورة اشراكها في

العمل السياسي .

٣٠ ــ تأمين التطبيب المجاني عن طريق انشاء المستشفيات والمستوصفات في مختلف المحافظات والاقضية والمناطق .

٣١ ــ التأكيد على الاهتمام بالمطالب العمالية والعمل على امتصاص البطالة وايجاد فرص عمل جديدة .

٣٢ ــ تعزيز دور جامعة الدول العربية ، وتمتين الروابط ، مع الدول العربية الشقيقة لما فيه خيرها جميعا .

٣٣ ــ تطبيق الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية ، والتنسيق بذلك مع الدولة في هذا المضمار والتأكيد على رفض التوطين .

٣٤ ــ التأكيد على مطامع الصهيونية في ارض لبنان ومياهه على الاخص ، بغض النظر عن وجود الفلسطينيين او عدم وجودهم ، واعتبار اسرائيل العدو الاول للبنان .

٣٥ ــ تكريس الحرية المسؤولة للصحافة .

للتوثيق والأبحاث

Documentation & Research



المـــردة

(مكتب الأعلام والتوجيه)